20070412-0002-2



## محكمة شعبية في لبنان لمحاسبة مجرمي الحرب

# كيف لمن قتل شعبه أن يؤتمن على السلم؟

**المحكمة الشعبية استعادة لتجارب سابقة تمكنت خلالها شعوب من محاكمة مجرمي الحرب في بلادها. ففي أماكن كالأرجنتين وأفريقيا الجنوبية، نجحت هذه المحاكمة في تحقيق اهدافها بعد تغيّر الأنظمة السياسية فيها. في لبنان، ما زالت السلطة السياسية امتداداً لسلطة زمن الحرب برموزها ونظامها السياسي الطائفي. لم يمنع ذلك فريق من الجمعيات الأهلية والسياسية الناشطة في المجتمع المدني من الشروع في تنفيذ تجربة المحكمة الشعبية في لبنان ضمن حملة "تنذكر وما تنعاد" المرافقة للذكرى الثانية والثلاثين لاندلاع الحرب الاهلية والتي اضيفت اليها هذا العام عبارة "ممنوع تنعاد".**

ديانا سكيني

ينطلق النشاط من موقف سياسي وقناعة جماعية لدى المشاركين في نقض قانون العفو الذي نصّ عليه اتفاق الطائف. المنطق هنا ليس محاسبة المجرمين بقدر ما هو إنصاف للضحية ومصالحة مع الماضي وتصويب لأداء الدولة مع ملف الحرب وضحاياها عبر الإنصاف القانوني لهم كإقرار القانون الخاص بالمعوقين.

وتعطي أحداث الأشهر الماضية دفعا قويا للمشروع حيث أثبتت التجربة أن مسببات اندلاع الحرب ومشعلي بارودها قادرون على إعطاء أمر العمليات متى شاؤوا. "فكيف لمن قتل شعبه أن يؤتمن على السلم؟ وكيف للذي خطف وعذب بناء على التفرقة الطائفية والعنصرية أن يؤتمن على بناء الوحدة الوطنية؟" وفق البيان الصادر عن المشاركين. هنا، دعوة لرفض عملية تدمير الذاكرة المجتمعية للشعب ولنصرة الضحية وليس القاتل ولمواجهة "سياسات الرفق بالقتلة والمجرمين".

■ طاولة مستديرة لاقرار المحكمة!

### اراحة الذاكرة

تبدو المجموعة متأكدة من أن التحرك الذي يبدأ بمحكمة شعبية رمزية ليتحول بعد عام إلى قنوات وآليات دستورية فعلية سيلقى المواجهة والرفض والتجاهل من أطراف السلطة والموالاة التي شارك الكثير منها في الحرب الأهلية.

لا يخشى باسم شبيب، عضو اللجنة التنسيقية في التجمع اليساري من أجل التغيير، إمكانات التوظيف السياسي لهكذا حدث" "فالذي يمنع هذا الأمر أن موقفنا في الأساس موقف سياسي لأنه يقف ضد طبقة معينة وينطلق من رفض قانون العفو الذي يؤدي إلى محو مباشر للذاكرة المجتمعية التي في حال لم تتنفس ستجد لها طريقا آخر للتنفس. فالطائف ألغى فترة الحرب الأهلية واغتيال الرئيس الحريري ألغى فترة الوصاية السورية".

> **ليس المطلوب سجن المتهمين**

تريد المحكمة القول ان وطنا يعيش على تراكمات الأخطاء لا يمكن أن يعرف خلاصه. وإذا كان مبدأ إنصاف الضحية وإراحة الذاكرة هو الهدف المباشر للمحاكمة، فان معالجة الشوائب التي تعتري النظام السياسي اللبناني تبقى الحل الجذري للمشكلة.

فلم تعد حملة "تنذكرت ما تنعاد" تعتمد على العامل التذكيري العاطفي السطحي ولم تعد كليشيهات ذكرى الحرب الأهلية تفي بالغرض، فالقناص الذي كنا نراه في إعلانات الحملة وغيرها في كل عام خرج إلى العلن واعتلى أسطح المباني، فيما الأحزاب نفسها التي قتلت وخطفت وارتكبت المجازر تتحكم بالعباد لاعبة على عنصر الغريزة الطائفية وتعمد إلى مراكمة الأسلحة في مخازنها باعتراف أكثر من مسؤول لبناني.

### نحو محكمة دستورية

يدعو هذا الواقع الجمعيات المشاركة في الحملة إلى الولوج إلى العلة الكامنة في النظام الطائفي "فمن يدافع عن بقاء هذا النظام هو من يرفض المحاسبة والمساءلة ومن يريد بناء دولة على أوهام قاصرة ونظام على وعي جماعي منتقص هو من يحضر لحرب أهلية جديدة".

يتحدث غسان مكارم من التجمع اليساري عن إمكانية فعلية لتحوّل المحكمة إلى آليات دستورية وقانونية خلال عام بعد الانتهاء من العمل التوثيقي في اللجان المختصة الذي يحتاج إلى امكانات وعدد كبير من المتطوعين. وهذا ليس مستحيلا في بلد صغير كلبنان حيث الأحداث معروفة". ويذكّر مكارم بنقض لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لقانون العفو واعتباره مخالفا للقوانين الدولية وبالرسالة التي بعثتها اللجنة الى القمة العربية الأخيرة حول هذا الموضوع.

وعن شكل المحاكمة الرمزية التي ستجري يوم 14 نيسان على كورنيش عين المريسة يقول: "ستكون هناك شهادات من مخطوفين وناجين من مجازر ومعتقلين سابقين ومعوقين. وفي الأخير سيتم الادعاء ضد مجهول لأننا لا نريد أن نرمي بالأسماء، فالأطراف المتهمة معروفة وتقارير عدة أصدرت نتائجها والمطلوب ليس إدخال هؤلاء المتهمين إلى السجن بل الحصول على الحقيقة الكامنة بمراجعة لوائح المجازر الجماعية والتصريح عن الحقائق من قبل الأحزاب المشاركة في الحرب والتي اعترف قادتها بارتكاباتهم".

### صعوبات مادية وسياسية

بدأت فكرة التحرك بدعوة من التجمعُ اليساري الى اجتماع اولي لإحياء ذكرى 13 نيسان حيث طرحت فكرة المحكمة الشعبية وبعد اجراء البحوث تبيّن للمشاركين امكانية تطبيقها في لبنان. ويتحدث ايمن فاضل، من اتحاد الشباب الديمقراطي، عن تصميم الجمعيات المشاركة منذ البداية على إعطاء زخم لنشاط السنة من خلال القناعة أن منع حدوث حرب جديدة يفترض محاسبة أطراف الحرب السابقة".

تعمل هذه الجمعيات في ظروف الحد الأدنى من التحرك، كما يقول ميشال رياشي من المنتدى الاشتراكي، مضيفا: "نعاني من صعوبات مادية وسياسية حيث ليست لدى الجمعيات خلفية شعبية كبيرة لكنها تهدف إلى التأثير عبر مراكمة العمل. وحسب تجاربي، عند حدوث أي توتر سياسي أو امني في البلد، يصبح صوتنا غير مسموع حيث تسيطر الغريزة الطائفية على قوة المنطق لدى الناس".

> **لم تعد كليشيهات ذكرى الحرب الأهلية تفي بالغرض**

ويولي باسل عبدالله من تيار المجتمع المدني، أهمية قصوى لاستمرار الجمعيات في عملها رغم الصعوبات التي تواجهها في المجتمع اللبناني الطائفي "فأي قوة تغييرية تبدأ من نواة لتطور نفسها وتنشر مفاهيمها بين الشريحة الاوسع بين الناس". وعن مشاركة التيار في التحرك يقول: "مشاركتنا مشاركة سياسية تقدم حلولا للمشكلة اللبنانية والتي لن تعالج دون اعتماد العلمنة بديلا عمليا للنظام الطائفي القائم".

تحظى الحملة الجانب الإعلامي برعاية خاصة حيث تأمل باستقطاب اهتمام وسائل الإعلام المحلية والعالمية لتغطية مجريات المحكمة الشعبية التي تقام للمرة الأولى في دولة عربية مطالبة بالحقيقة، حقيقة المئتي الف ضحية. "فثمة علاقة بين وسائل الاعلام والحقيقة والتاريخ". كما يقول المسؤول الإعلامي محمد ايوب، موضحا: "جميعنا يعرف التوزيع الطائفي والحزبي لوسائل الإعلام في لبنان وفي اكثر الأحيان تكون الحقيقة ضحية الحسابات الطائفية وهي لا تظهر إلا في حالات التوظيف السياسي".

ويبقى الهم المادي اكثر ما يؤرق ويحدّ عمل هذه الجمعيات التي تفتخر بتمويلها الذاتي. وحين يأتي الوقت للحديث في البند المالي أثناء الاجتماع، يصرخ الجميع "اجا وجع الراس". هذا الوجع هو عبارة عن مبلغ 120 دولاراً تسدده كل جمعية للحصول على حد أدنى من المستوى التقني المطلوب لإنجاح الحدث.

**تشارك في التحرك سبع جمعيات ناشطة في المجتمع المدني وهي اتحاد المقعدين اللبنانيين، التجمع اليساري من أجل التغيير، اتحاد الشباب الديمقراطي، تيار المجتمع المدني، المنتدى الاشتراكي، مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب ومجموعة نحن. وتعتبر المحكمة الشعبية النشاط المركزي للتحرك الذي سيقام على مدى أربعة ايام (12 - 13 - 14 و15 نيسان) على كورنيش عين المريسة في بيروت. أما النشاطات الأخرى فتتوزع بين ندوات فكرية ووصلات غنائية وعروض لأفلام وثائقية.**